

## قرر القانون الآتی :

مادة ١ - يؤذن لوزير المالية والاقتصاد فی أن یأخذ من الأموال الموجودة تحت ید الحكومة مقدار التبرعات التي یرغب موظفو الدولة ومستخدموها وعمالها فی التبرع بها لمنكوبی الاعتداء الغادر من القوات الأجنبية .

مادة ٢ - ترد هذه المبالغ بدون فوائد إلى الأموال الموجودة تحت ید الحكومة عند تحصيلها على أقساط من الموظفين والمستخدمين والعمال المشار إليهم فی المادة السابقة . ويتم التحصيل بطریق الخصم من رواتبهم وأجورهم وذلك بالشروط التي ینص عليها قرار من وزير المالية والاقتصاد .

مادة ٣ - ینشر هذا القرار فی الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ولو وزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاریخ نشره .

ینصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وینفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برأسة الجمهورية فی ٦ جمادی الثانية سنة ١٣٧٦ (٧ ینایر سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٧

بالترخيص لوزارة التربية والتعليم فی الاشتراك فی تأسيس شركة مساهمة تدعى " الشركة المصرية للأغذية "

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

## قرر القانون الآتی

مادة ١ - یرخص لوزارة التربية والتعليم فی الاشتراك فی تأسيس شركة مساهمة تدعى " الشركة المصرية للأغذية " .

مادة ٢ - يكون اشتراك الحكومة فی رأس مال هذه الشركة بحصة قدرها مائة ألف من الجنيهات .

مادة ٣ - ینشر هذا القرار فی الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاریخ نشره .

ینصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وینفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برأسة الجمهورية فی ٦ جمادی الثانية سنة ١٣٧٦ (٧ ینایر سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧

بتقويل وزير الدولة للاصلاح الزراعى للاختصاصات المقررة للجنة العليا للاصلاح الزراعى والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى ومجلس ادارة الهيئة الزراعية المصرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى ، المعدلين بالقانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦ ؛

وعلى القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛